

نظام الرقابة الداخلي لجمعية تنمية القرى الخيرية م٢٠٢١



نظام الرقابة الداخلي للجمعية

مقدمة :

إن الرقابة الداخلية في الجمعية نظام يعمل على تقييم الإجراءات والسياسات المتعلقة بإدارة بالعمل وتطبيق معايير الحوكمة، والتقييد بالأنظمة واللوائح ذات العالقة في الممارسات الإدارية والمالية، بقصد تحقيق كفاءة واستخدام الموارد البشرية والمالية، وبالتالي تحقيق أهداف الجمعية بجودة وفاعلية.

المادة الأولى: أهداف نظام الرقابة الداخلية.

- ١ - التحكم في أنشطة وبرامج الجمعية وعوامل انتاجيتها وتكاليفها وعوائدها وسياساتها ولوائحها وخططها الرامية إلى تحقيق أهدافها.
- ٢ - المحافظة على أصول الجمعية من المخاطر الممكنة، وذلك من خلال حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر أصولها.
- ٣ - ضمان نوعية المعلومات وذلك من خلال اختبار دقة الاعتماد على البيانات المحاسبية من أجل الوصول إلى نتائج معلوماتية صحيحة.
- ٤ - تشجيع العمل بكفاءة وذلك بالاستعمال الأفضل لموارد الجمعية وتحقيق فاعلية أنشطتها من خلال التحكم في التكاليف بخفضها عند حدودها الدنيا.
- ٥ - الالتزام بالسياسات الإدارية للجمعية من تحقيق أهدافها المرسومة في إطار خططها المعدة لذلك.

المادة الثانية: مكونات نظام الرقابة الداخلية.

- ١ - بيئة العمل: نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية، والتزام الإدارة بكفاءة الأداء وتطبيق أنظمة الرقابة وتطويرها، ونظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية، والهيكلة التنظيمي للجمعية الذي يحدد إطار لإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة البرامج والأنشطة لتحقيق الأهداف المأمولة، وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
- ٢ - تقييم المخاطر: تتيح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الجمعية سواء كانت المخاطر نتيجة مؤثرات داخلية أو خارجية.
- ٣ - النشاطات الرقابية: سياسة وإجراءات تضمن القيام بمعالجة المخاطر.
- ٤ - يجب تدوين المعلومات وإيصالها إلى إدارة الجمعية بما يساعدها على القيام بالرقابة الداخلية، لذا فإن جمع المعلومات وتسجيلها وإيصالها للجهة المعنية بطريقة صحيحة يساعد على تحقيق الرقابة الداخلية.
- ٥ - مراقبة النظام: تعمل مراقبة أنظمة لرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، مما يساعد على تحقيق نتائج أفضل.
- ٦ - لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية.



المادة الثالثة: مجالات نظام الرقابة الداخلية.

(أ) الرقابة الإدارية.

تهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للجمعية واتباع سياساتها العملية مستندة على التقارير الإدارية والمالية للبرامج والأنشطة والموازنات التقديرية، وتتحقق هذه الرقابة من خلال الجوانب التالية:

- ١ - تحديد الأهداف العامة الرئيسية والفرعية للجمعية على مستوى إداراتها وأقسامها.
- ٢ - وضع إجراءات دقيقة لرقابة الحطة التنظيمية .
- ٣ - الدقة في تقدير عناصر البرامج والأنشطة ليكون ذلك أساسا في مقارنة النتائج ومعرفة الانحرافات بصفة سلبية.
- ٤ - اتخاذ القرارات الرشيدة بما يساعد على تحقيق الأهداف.
- ٥ - تحديث اللوائح والسياسات الداخلية.

(ب) الرقابة المالية.

تهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها، وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي وحفظ حسابات المراقبة وعمل التدقيق، وتتحقق هذه الرقابة من خلال الجوانب التالية:

- ١ - وضع نظام مستندي ملائم لعمليات الجمعية.
- ٢ - وضع نظام محاسبي متكامل يتفق مع البرامج والأنشطة.
- ٣ - وضع نظام دقيق لجرد الأصول والممتلكات وفقا لقواعد المحاسبة السليمة.
- ٤ - متابعة الأصول والممتلكات للتأكد من استخدامها في ما خصصت له وذلك من خلال استخدام حسابات المراقبة الملائمة.
- ٥ - مقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول الجمعية مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة ودراسة أسباب أي اختلافات تكشفها المقارنة.
- ٦ - التحقق من صحة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة، وذلك من خلال متابعة ميزان المراجعة بشكل دوري.
- ٧ - متابعة تقارير المحاسب القانوني الدورية واتخاذ ما يلزم بشأنها .

المادة الرابعة: يعد هذا النظام مكملا لما ورد في الأنظمة واللوائح .

المادة الخامسة: يطبق هذا النظام بعد اعتماده من مجلس الإدارة، وينشر في موقع الجمعية.



اعتماد مجلس الإدارة

م	الاسم	المنصب	التوقيع
١	سمير محمد حلواني	رئيس مجلس الإدارة	
٢	زهير عباس تخه	نائب رئيس المجلس	
٣	محمد أحمد باصهي	المشرف المالي	
٤	محمد عمر النهاري	عضو مجلس الإدارة	
٥	محمد موسى الخالدي	عضو مجلس الإدارة	

